

يهيمن على الكثير من المواضيع في قانون الأسرة الإسلامي في سريلانكا قانون الزواج والطلاق الإسلامي رقم 13 لسنة 1951 (القانون). تم تشكيل لجنين لإصلاح قانون الأحوال الشخصية عام 1986 وعام 1990 للنظر في إصلاح كل قوانين الأحوال الشخصية. تم حل لجنة 1986 بعد معارضة المجتمعات الإسلامية عند مناقشة الحد الأدنى لسن الزواج. لا تزال توصيات لجنة 1990 تنتظر التحرك بشأنها. لم تلق محاولات النساء المسلمات الأخيرة لإصلاح تلك القوانين بهدف توفير العدل والمساواة للمرأة إلا القليل من النجاح. وأمام السياسات القائمة على الهوية، وتوازن القوى الهش داخل البرلمان، والنزاع القائم حالياً، لم تعد المرأة في مجتمع الأقلية المسلمة قادرة على الاعتماد على الدولة لإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في سريلانكا.

سريلانكا

المساواة في الأسرة ضرورية

هناك العديد من المواد التمييزية في قانون الأحوال الشخصية للمسلمين التي ينبغي إصلاحها لو أُريد للمرأة أن تتمتع بالمساواة الكاملة التي كفلها الدستور

◀ **الحد الأدنى لسن الزواج:** ليس هناك حد أدنى لسن زواج الفتيات المسلمات. ولكن يتعين على الولي الذي يريد تزويج ابنته التي يقل عمرها عن 12 سنة أن يحصل على إذن مسبق من القاضي. وعلى الرغم من ندرة زواج الأطفال، فهناك حالات منفردة. هناك أدلة على إحياء زواج الأطفال بين مجتمعات المسلمين النازحين في الإقليم الشمالي الغربي.

◀ **موافقة العروس:** على الرغم من اعتراف القانون بأن موافقة الطرفين أساسية لصحة الزواج، فليست هناك خانة في سجل الزواج لتوقيع العروس.

◀ **تعدد الزوجات:** ليس هناك إلزام للقاضي، بموجب القانون، بأن يتبين ما إذا كان الزوج قادراً على معاملة زوجاته بمساواة وعدل. يُطلب من الزوج فقط أن يُخَطِرَ بنيته الزواج بزوجة أخرى، وليس عليه التزام بالحصول على إذن الزوجة التي في عصمته.

◀ **عقود ما قبل الزواج:** لا يعترف القانون صراحة بإمكانية وضع المرأة لشروط في عقد الزواج الإسلامي تحمي حريتها واستقلالها.

◀ **الكايكولي:** الكايكولي هو المال والهدايا التي يعطيها أهل العروس إلى العريس ليحفظها لعروسه على سبيل الأمانة، وهو معترف به قانوناً وممارس على نطاق واسع، رغم أنه غير إسلامي. يفرض الكايكولي أعباءً مالية باهظة على أهل العروس، حتى أصبح من المعتاد أن يستدينوا ديناً يظلون يسددونه طول العمر، من أجل الحصول على كايكولي لابنة. معظم الرجال لا يعون حقيقة أن الهدايا التي تمنح بصفة الكايكولي ينبغي على العريس أن يحفظها على سبيل الأمانة لعروسه، لذلك يصعب جداً استعادة تلك الممتلكات عند وقوع طلاق أو انفصال. ليس لمحاكم القضاة ولاية على الممتلكات التي تمنح للعريس، وليس هناك من سبيل لاستردادها إلا باللجوء إلى المحاكم المحلية.

◀ **قيام الزوج بالتطبيق:** لا يتعين على الزوج الذي يريد تطليق زوجته أن يقدم أي أسباب لقيامه بذلك.

◀ **نفقة المرأة المطلقة:** يحق للمرأة المسلمة الحصول على نفقة خلال فترة عدتها فقط، على الرغم من أن الآيات القرآنية المتعلقة بالنفقة تنص على أن للمطلقات متاع بالمعروف.

◀ **القاضيات ومسجلات الزواج:** يحق للرجال فقط من المسلمين تولي منصب القاضي أو مسجل الزواج.

المساواة في الأسرة ممكنة

◀ أصدرت لجنة إصلاح قانون الأحوال الشخصية المشكلة سنة 1990 لدراسة قانون الأحوال الشخصية للمسلمين عدداً من التوصيات التي تهدف إلى دفع المساواة والعدل في الأسرة، على الرغم من عدم تنفيذ تلك التوصيات حتى الآن.

◀ كان هناك عدد من التطورات المهمة على مستوى التنفيذ في نظام محاكم القضاة نتيجة لتدخل "منتدى المرأة المسلمة للبحوث والعمل" لدى القضاة. أصبح مجلس القضاة الآن يعترف بفكرة المتاع ويحكم القضاة بالمتاع (نفقة المتعة) للمرأة.

◀ في يناير / كانون ثاني 2006 قام "منتدى المرأة المسلمة للبحوث والعمل" بتشكيل لجنة لإصلاح قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، ضمت الرئيس السابق لمجلس القضاة، وبعض القضاة، وممثل عن لجنة الخدمة القضائية، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف اقتراح إدخال إصلاحات على القانون الحالي. عقد أعضاء اللجنة عدداً من الجلسات التشاورية مع العديد من قطاعات المجتمع الإسلامي، شملت أمناء مساجد، ومواطنين في ولايات قضائية مختلفة، وعملاء المستشارين القانونيين الشعبيين المتعاملين مع المنتدى، ومنتدى القضاة، وفريق بحثي كان يدرس تلك القضايا لفترة طويلة. وتم تضمين المقترحات والتوصيات التي خرجت بها اللجنة من تلك المشاورات في "مسودة قانون الزواج والطلاق للمسلمين" الجديد. وسوف تجرى المزيد من المشاورات حول هذه المسودة الجديدة في الأشهر القادمة.